

توظيف الذكاء الاصطناعي لإنتاج بحث قانوني مستدام: الضوابط المعيارية والتحديات

وهيبة رابح⁽¹⁾،

⁽¹⁾ أستاذة محاضرة قسم "أ"، كلية الحقوق والعلوم

السياسية، جامعة عبد الرحمن ميرة، بجاية، الجزائر.

البريد الإلكتروني: Ouahiba.rabah@univ-bejaia.dz

الملخص:

تسلط هذه الدراسة الضوء على الانعكاسات المترتبة عن إدماج تقنيات الذكاء الاصطناعي في مجال البحث القانوني المستدام. وتهدف إلى تحليل التقاطع بين الأنظمة الخوارزمية الذكية والمنهجية القانونية، مع إبراز التحديات الجوهرية التي تثيرها هذه التقنيات، لا سيما ما يتعلق بمسائل المسؤولية، حماية الخصوصية، والتحيز الخوارزمي. وللإجابة على إشكالية القيمة المضافة التي يحققها توظيف هذه التقنيات، اعتمدت الدراسة على مقارنة تحليلية لبيان مدى قدرة الذكاء الاصطناعي على الارتقاء بجودة المعرفة القانونية وضمان استدامتها. وتخلص الدراسة إلى أن تحقيق الاستدامة البحثية يقتضي تأطيراً تشريعياً وأخلاقياً صارماً يوازن بين الابتكار التكنولوجي والمبادئ القانونية الراسخة.

الكلمات المفتاحية:

الذكاء الاصطناعي، البحث القانوني المستدام، التحيز الخوارزمي، الاستدامة التشريعية، الأمن القانوني.

تاريخ إرسال المقال: 2026/03/10، تاريخ قبول المقال: 2026/06/06، تاريخ نشر المقال: 2026/06/30

المؤلف المراسل: وهيبة رابح، rabahouahiba@hotmail.fr

المجلد 17، العدد 01-2026

Integrating artificial intelligence into sustainable legal research: normative frameworks and challenges

Abstract :

This study highlights the implications of integrating artificial intelligence (AI) technologies into the field of sustainable legal research. It aims to analyze the intersection between intelligent algorithmic systems and legal methodology, while underscoring the fundamental challenges posed by these technologies, particularly concerning liability, privacy protection, and algorithmic bias. To address the central research question regarding the added value of employing such systems, the study adopts an analytical approach to demonstrate AI's capacity to elevate the quality of legal knowledge and ensure its sustainability. The study concludes that achieving research sustainability necessitates a rigorous legislative and ethical framework that balances technological innovation with established legal principles.

Keywords:

Artificial Intelligence, Sustainable Legal Research, Algorithmic Bias, Legislative Sustainability, Legal Certainty.

L'utilisation de l'intelligence artificielle pour la production d'une recherche juridique durable : encadrement normatif et défis

Résumé :

Cette étude met en évidence les implications de l'intégration des technologies d'intelligence artificielle (IA) dans la recherche juridique durable. Cette recherche vise à analyser l'intersection entre les systèmes algorithmiques intelligents et la méthodologie juridique, en soulignant les défis fondamentaux posés par ces technologies, notamment en ce qui concerne la responsabilité, la protection de la vie privée et le biais algorithmique. Pour répondre à la question de recherche centrale concernant la valeur ajoutée de l'utilisation de tels systèmes, l'étude adopte une approche analytique pour démontrer la capacité de l'intelligence artificielle à améliorer la qualité des connaissances juridiques et à assurer sa durabilité. L'étude a conclu que la durabilité de la recherche nécessite un cadre législatif et éthique strict qui équilibre l'innovation technologique avec les principes juridiques établis.

Mots-clés:

Intelligence artificielle, recherche juridique durable, biais algorithmique, durabilité législative, sécurité juridique.

مقدمة

يطرح التطور المتسارع لتقنيات الذكاء الاصطناعي إشكاليات قانونية جوهرية، نظراً لانعكاساته المباشرة على البنية المعيارية والتنظيمية لمختلف الفروع القانونية، وفي هذا السياق، يبرز تأثير هذه التقنيات الحديثة بوضوح على مناهج البحث القانوني، ولا سيما البحث القانوني المستدام.

ويُعرّف البحث القانوني المستدام بوصفه إطاراً معرفياً ومنهجياً دقيقاً، يهدف إلى مواءمة التطورات التكنولوجية مع المبادئ الراسخة للتنمية المستدامة، وعلى رأسها تحقيق العدالة الاجتماعية، وضمان التوازن الاقتصادي، وحماية الموارد الطبيعية، وعليه، يتجاوز البحث القانوني المعاصر الأطر المنهجية التقليدية القائمة على الإنتاج المعرفي النظري، ليرتقي إلى مقارنة تفاعلية وديناميكية تندمج مع الأهداف التنموية، ويؤسس هذا النهج لقواعد ومقترحات قانونية تتوافق مع متطلبات الأنظمة المستدامة طويلة الأجل.

إن توظيف الخوارزميات المتقدمة والأنظمة الذكية ضمن آليات البحث القانوني من شأنه تعزيز دقة النتائج وتقليل الحيز الزمني لإنجازها، غير أن هذا الدمج المنهجي يوجب مجابهة التحديات التقنية لضمان بقاء البحث القانوني ضمن أطر مسؤولية ومحمية، تراعي الضوابط الأخلاقية والقانونية الصارمة.

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على آليات تطوير البحوث القانونية المستدامة، من خلال استيعاب التغيرات التكنولوجية وتعظيم منافعها الإيجابية، مع وضع الآليات القانونية اللازمة للحد من آثارها السلبية على استنباط وإنتاج المعرفة القانونية.

وبناءً على ما تقدم، تتبلور الإشكالية المحورية لهذه الدراسة في التساؤل الآتي: **ما هي القيمة المضافة التي يحققها توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي لتعزيز آليات البحث القانوني المستدام؟**

هذا وتسعى هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة التبادلية بين الأنظمة الذكية والبحث القانوني المستدام، بوصفها نمطاً معرفياً يكفل الموازنة بين الابتكار التكنولوجي والأهداف المجتمعية والإنسانية للتنمية المستدامة.

ولمقاربة هذه الإشكالية والإلمام بمختلف جوانبها تم الاعتماد بشكل رئيسي على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لوصف وتفكيك المفاهيم التقنية والقانونية المرتبطة بالذكاء الاصطناعي والاستدامة، وتحليل أثر هذه الأنظمة على البنية المعيارية والإبستمولوجية للبحث القانوني، وصولاً إلى استنباط الضوابط اللازمة لتأطيرها.

وتأسيساً على ما سبق، ولضمان التسلسل المنطقي في معالجة الموضوع، ارتأينا تقسيم هذه الدراسة إلى

مبحثين رئيسيين.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة

تفرض التحولات المتسارعة في المجتمعات المعاصرة تطوراً مطرداً في مختلف حقول المعرفة، وعلى رأسها تقنيات الذكاء الاصطناعي، ويكتسي هذا التطور أهمية بالغة عند تقاطعه مع المنظومة القانونية، باعتبار القانون الضمانة الأساسية لتأطير مسارات التنمية المستدامة، وخلق التوازن المنشود بين مقتضيات العدالة وحتمية التقدم التكنولوجي، وتأسيساً على ذلك، يقتضي التحليل المنهجي ضبط المفاهيم الجوهرية المؤطرة لموضوع الدراسة.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي لمصطلحات الدراسة

يستوجب التأسيس المنهجي لهذا المبحث، قبل الخوض في تفصيلاته التحليلية، تفكيك المصطلحات الجوهرية التي تشكل البنيان المفاهيمي للدراسة، فالوقوف على الدلالات القانونية والفقهية لمفاهيم القانون، والتنمية المستدامة، والذكاء الاصطناعي، يُعد منطقاً حتمياً لضبط نطاق البحث وتجنب التداخل الدلالي، بغية بناء مقارنة تحليلية رصينة تستوعب التقاطع بين هذه الحقول المعرفية المتشعبة.

أولاً: ماهية القانون

يُعرف الفقه، وعلى رأسه الفقيه عبد الرزاق السنهوري، القانون بأنه مجموعة القواعد التي تضعها الدولة لتنظيم الروابط الاجتماعية، بهدف تحقيق التوازن بين المصالح الخاصة والمصلحة العامة، والمقتربة بجزء توقعه السلطة العامة لضمان احترامها، وعليه، يُستخلص أن القانون يتمثل في مجمل القواعد العامة، المجردة، والملزمة، التي تنظم سلوك الأفراد داخل المجتمع وعلاقتهم بالدولة، والتي تضعها السلطة المختصة وتقرنها بجزء يُفرض عند المخالفة، بغية الحفاظ على النظام العام والاستقرار المجتمعي.

ثانياً: التنمية المستدامة

تعددت المقاربات الفقهية والمنهجية الرامية إلى وضع إطار جامع للتنمية المستدامة، وفي هذا السياق، عرفها دوجلاس قائل: "التنمية المستدامة هي عملية التنمية التي تلبي أمانى وحاجات الحاضر دون تعريض قدرة أجيال المستقبل على تلبية حاجاتهم للخطر"¹.

¹ غالب محمود حسين السالم، واقع وإمكانيات التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية في منطقة طوباس، مذكرة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2008، ص ص 28-29.

ويمكن القول بأن التنمية المستدامة قائمة على تنمية توازن بين احتياجات الجيل الحاضر والجيل المستقبلي، إذ يدخل في مضمونها أبعاد مختلفة أهمها الجانب الاقتصادي والبيئي والاجتماعي، ولقد تم التأكيد على ذلك من خلال العديد من المؤتمرات والملتقيات الدولية والتقارير، أهمها:

لجنة بروتلاند 1987، مؤتمر قمة الأرض ريو دي جانيرو 1992، مؤتمر كوبنهاغن ومؤتمر نيويروك 2000 وغيرها من المحافل الدولية والتقارير الصادرة، والتي كانت تتوافق كلها في الأهداف التي جاءت لتحقيقها التنمية المستدامة.

كما تعرف أيضا بأنها التنمية الحقيقية ذات القدرة على الاستمرار والتواصل من منظور استخدامها للموارد الطبيعية من خلال استراتيجية تتخذ التوازن البيئي كمحور ضابط لها لذلك التوازن، ومن خلال الإطار الاجتماعي البيئي الذي يهدف إلى رفع معيشة الأفراد وفق نظم سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية تحافظ على تكامل الإطار البيئي².

ويلعب القانون دورا لا يستهان به في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بحيث يمثل الحافز التشريعي لبداية وتجسيد أهداف التنمية المستدامة. بحيث أن كل المجتمعات المتطورة والمحقة للعدالة الاجتماعية والمراعية للحقوق واحتياجات مواطنيها تعمل على توفير بنية تشريعية قوية وآمنة لتنفيذ مجموعة من السياسات والاستراتيجيات تجسيدا لأهداف التنمية المستدامة.

ثالثا: تعريف الذكاء الاصطناعي

في هذا الصدد يمكن اعتبار الذكاء الاصطناعي مجالا علميا وتقنيا متطورا قائما على أنظمة وخوارزميات وبرامج تحل محل العقل البشري وتفكيره، وتقوم بتطويره وإحداث تفاعل وتحسين في الأداء في مختلف المجالات.

كذلك فإن الذكاء الاصطناعي هو تلك الأجهزة، الأنظمة، التقنيات، البرامج والتطبيقات، والمفاهيم التي تشكل في مجملها مجموعة من العمليات المعرفية تتم بطريقة آلية، وفي شكل خوارزميات مدفوعة بالابتكار، البحث العلمي

² سالمى رشيد، عزي هاجر، "واقع وأفاق التنمية المستدامة في الجزائر"، مداخلة أقيمت في الملتقى العلمي الخامس حول: استراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة -دراسة تجارب بعض الدول -، يومي 23 و 24 أبريل 2018، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، ص 4.

والبرمجيات، بغرض معالجة البيانات والتفكير، ومن حيث حل المشكلات أو التحسين في الأداء والتطوير أو اتخاذ القرارات في فترة وجيزة وبدقة متناهية³.

ويُفسر الذكاء الاصطناعي على قدرة الآلة على محاكاة العقل البشري وطريقة عمله، مثل قدرته على التفكير والاستكشاف، ومع التطورات الهائلة للحواسيب تبين أن باستطاعتها القيام بمهام أعقد مما نعتقد بحيث يمكنه استكشاف وإثبات النظريات الرياضية المعقدة، وأيضاً يمكنه لعب الشطرنج بمهارة عالية، ويتميز بسرعة إنجازه للمهام بدقة عالية، ويتصف بسعة تخزين كبيرة، إلا أنه إلى الآن لا يوجد أي برنامج يستطيع مجازة مرونة العقل البشري خصوصاً فيما يتعلق بالمهام الاستراتيجية التحليلية التي يتعرض لها⁴.

ولقد عرفت المفوضية الأوروبية الذكاء الاصطناعي بأنه عبارة عن أنظمة تظهر سلوكاً ذكياً من خلال تحليل بيئتها واتخاذ الإجراءات - مع قدر من الاستقلالية - لتحقيق أهداف محددة، ويمكن أن تكون هذه الأنظمة المستندة إلى الذكاء الاصطناعي قائمة على البرامج فقط وتعمل في العالم الافتراضي، مثل المساعدين الصوتيين وتحليل الصور، ويمكن تضمين البرامج أو محركات البحث أنظمة للتعرف على الكلام والوجه في الأجهزة مثل الروبوتات والسيارات والطائرات ذاتية القيادة وتصنيفات انترنت الأشياء⁵.

وتأسيساً على ما تقدم من ضبط مفاهيمي، يتضح أن هذه المصطلحات لا تعمل في معزل عن بعضها البعض، بل تتقاطع لتفرز واقعاً قانونياً مركباً، وهذا التداخل العضوي بين مقتضيات التقنية الحديثة وغايات الاستدامة يفرض بالضرورة الانتقال من التجريد المفاهيمي إلى التوظيف العملي، وهو ما يقودنا منهجياً إلى البحث في ماهية هذا التداخل وكيفية تجسيد مفهوم الاستدامة ضمن آليات البحث القانوني ذاته، وهو ما سيتم تفصيله في المطلب الموالي.

³ قادة عامر، "ماهية الذكاء الاصطناعي: المفاهيم الفلسفة والمظاهر"، المجلد 15، العدد 01، مجلة التراث، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، أبريل 2025، ص 70.

⁴ إضاءات نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، السلسلة 13، العدد 4، دولة الكويت، مارس 2021، ص 3. انظر الموقع الإلكتروني:

<https://kibs.edu.kw/wp-content/uploads/2021/10/March-2021-Artificial-Intelligence.pdf>

تاريخ الاطلاع 2025/6/1، الساعة 22:47.

⁵ أحمد علي حسن عثمان، "انعكاسات الذكاء الاصطناعي على القانون المدني"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد 76، يوليو 2021، ص 1519، انظر الموقع الإلكتروني:

https://mjle.journals.ekb.eg/article_199765_2d103d5300efe1b185b7303dc219643a.pdf

تاريخ الاطلاع 2025/08/3 على الساعة 18:44.

المطلب الثاني: التكيف المفاهيمي للاستدامة في البحث القانوني

لا يمكن الإحاطة بالمركب الاصطلاحي البحث القانوني المستدام وتكييفه فقهيًا دون تفكيكه إلى شقيه الأساسيين: البحث القانوني بوصفه آلية معرفية ومنهجية، والاستدامة بوصفها غاية تشريعية ومجتمعية، وعليه، يقتضي هذا المطلب بيان الأسس المعرفية للبحث القانوني النظري والعملي، ثم تحليل مسار ارتقائه لاستيعاب الأبعاد التنموية المستدامة.

أولاً: الماهية المعرفية للبحث القانوني

يُعد البحث القانوني عملية علمية مركبة تتجاوز مجرد الجمع المادي للنصوص التشريعية والاجتهادات القضائية، فهو ينصرف إلى التفسير والتأويل المنهجي لتلك النصوص بُغية استنباط حلول منضبطة لإشكاليات قانونية مستجدة، أو سد فراغ تشريعي قائم، وتُمثل الصرامة المنهجية مطلباً لا غنى عنه للباحث، سواء في شق البحث الأكاديمي النظري أو البحث التطبيقي العملي.

ولكون منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية تُعتبر من المتطلبات الأساسية لعمل الباحث القانوني في مجالات البحث القانوني النظري أو البحث القانوني العملي، بحيث يتضمن البحث القانوني عدة نقاط يجب أن تتوفر ليتمكن الباحث من إعداد بحث في مجال العلوم القانونية⁶، ذلك أن البحوث القانونية على اختلاف طرقها المعتمدة كأسلوب علمي في شق دروب البحث القانوني تختلف في الجزئيات الشكلية، لكنها تتفق جميعها في إرشاد الباحث والأخذ به نحو بحث علمي سليم⁷.

وعلى هذا الأساس يرتكز هذا البنيان المعرفي (البحث القانوني) على مقومات أساسية تتمثل في:

أ- الملكة القانونية المتخصصة للباحث وقدرته على الاستقراء والتحليل،

⁶ منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية، مقال منشور على مدونة مبعث للدراسات والاستشارات الأكاديمية، انظر الموقع الإلكتروني:

https://www.mobt3ath.com/dets.php?page=801&title=%D9%85%D9%86%D9%87%D8%AC%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%AB_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D9%85%D9%8A_%D9%81%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D9%88%D9%85_%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%A9

⁷ هاني منور، "إشكالية البحث القانوني: من الفكرة إلى الصياغة السليمة"، المجلد 12، العدد 2، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خنشلة، الجزائر، 2025، ص: 426. المقال متوفر على الرابط التالي:

<https://asjp.cerist.dz/en/article/272951>

ب- بلورة إشكالية قانونية دقيقة تستوجب المعالجة وفقاً للقواعد الآمرة أو المكملّة،

ت- الإلمام الشامل بالمصادر المادية والرسمية للقاعدة القانونية، بما يكفل تغطية جوانب النزاع أو الظاهرة محل الدراسة.

ثانياً: مفهوم الاستدامة في إطار البحث القانوني

وتتجلى العلاقة العضوية بين المنظومة القانونية والتنمية المستدامة في كون القانون هو الأداة الضابطة التي تترجم السياسات التنموية إلى قواعد ملزمة، وفي هذا السياق، يُعد البحث القانوني المستدام امتداداً منهجياً يهدف إلى إدماج الأبعاد الاقتصادية، البيئية، والاجتماعية ضمن البنية المعيارية للقانون، ويسعى هذا النمط البحثي المتقدم إلى وضع ضوابط قانونية تتسم بـ الأمن القانوني، بحيث لا تقتصر الحلول المقترحة على معالجة إشكاليات آنية، بل تتعداها لضمان استقرار المراكز القانونية وتوقع الآثار المستقبلية للتشريعات، إن هذا التداخل ينتج معرفة قانونية حديثة، تضمن ديمومة النظم التشريعية وقدرتها على التكيف مع المتغيرات، مع كفالة حقوق الأجيال الحاضرة والمستقبلية على حد سواء.

وعلى هذا الأساس يمكن القول أن هناك تداخل قوي بين القانون والتنمية المستدامة وما ينتج عنهما من إنتاج معرفي حديث وقابل للتطوير، يضمن الاستمرارية والجودة في تحقيق متطلبات المجتمعات وفق أنظمة قانونية تدعم تشريعات قائمة على أبعاد تنموية مستدامة.

المطلب الثالث: المعايير والمؤشرات الحاكمة لاستدامة البحث القانوني

كثير من المختصين والباحثين في مجال الاستدامة والقانون يبنون أفكارهم على مطلب الحفاظ على الموارد للأجيال الحاضرة أو المستقبلية، باعتبارها النقطة الأساسية المحورية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل عام، بل ينبغي الإشارة أنه بالإضافة إلى هذه النقطة لابد من ضمان وضع ضوابط وأطر قانونية تدعم تشريعات الدول في تحقيق استدامتها وفق معرفة قانونية واضحة مسؤولة، داعمة لحقوق الإنسان، وعادلة.

فلقد تضمنت معايير التنمية المستدامة مواكبة التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، الكثير من معاني العدالة لما لها من دور في الاستقرار الاجتماعي وتحقيق السلم والأمن، وقد اعتمدت خطة

الأمم المتحدة لعام 2030 في الهدف السادس عشر السلام والعدل والمؤسسات القوية، وركزت على استقلالية القضاء كمؤسسة مركزية في تحقيق الأهداف المنشودة⁸.

وفي ذات السياق فإن من أهم المؤشرات التي يقوم عليها البحث القانوني المستدام تتدرج ضمن تبني مناهج علمية واضحة وسليمة، قائمة على مصادر وبيانات ومعلومات صحيحة ومتوافقة مع التطور التكنولوجي الحاصل، مع مراعاة الأسس الأخلاقية ضمن هذه المناهج وتفعيلها بانتظام وتوازن. كون أن تحديث القوانين وتوفير أبحاث قانونية على ضوء معايير التنمية المستدامة ووضع الغاية من القانون بوضوح يزيد من حفظ الحقوق الأساسية في أنظمة ديمقراطية قائمة على المساواة والعدالة⁹.

إن الحكم على مدى استدامة أي مخرج بحثي في الحقل القانوني لا يُبنى على افتراضات نظرية مجردة، بل يستوجب الاحتكام إلى مؤشرات معيارية وموضوعية دقيقة، تعكس مدى انسجام هذه البحوث مع الأهداف التنموية الكلية ومبادئ العدالة الدستورية، وتتفرع هذه المؤشرات إلى محددات غائية، ومنهجية، وأخلاقية تؤثر عملية الإنتاج المعرفي القانوني.

تتبلور أهم مؤشرات تحقق الاستدامة في البحث القانوني من خلال التزام الباحث بالمعايير الآتية:

أولاً: المؤشر الغائي (التوافق مع الأهداف الأمامية)

يتجسد في قدرة البحث القانوني على مواكبة التحولات المجتمعية والاقتصادية بما يخدم الاستقرار المادي والمعنوي للمجتمع، ويبرز هذا جلياً في مدى توافق مخرجات البحث مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ولا سيما الهدف السادس عشر المتعلق بإرساء مجتمعات مسالمة وعادلة، وتعزيز استقلالية المؤسسات القضائية كضامن أساسي لسيادة القانون.

ثانياً: المؤشر المنهجي (الموثوقية والمواكبة التكنولوجية)

ويقصد به تبني مناهج بحثية سليمة تستند إلى بيانات قضائية وتشريعية دقيقة ومُحدثة، ويتطلب هذا المؤشر دمج التقنيات الحديثة في عمليات الرصد والتحليل القانوني، بما يضمن سرعة الوصول إلى المعلومة ودقتها، دون الإخلال بالقواعد الإجرائية والموضوعية للبحث.

⁸ عزة ح سليمان، التنمية المستدامة ومتطلبات حكم القانون، سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2021، بغداد، ص : 12. انظر الموقع الإلكتروني:

<https://www.bayancenter.org/wp-content/uploads/2021/07/9387y2.pdf>

⁹ عزة ح سليمان، المرجع السابق، ص ص 12-13.

ثالثاً: المؤشر القيمي والأخلاقي

يُعد تكريس الحقوق والحريات الأساسية معياراً فاصلاً في استدامة البحث القانوني، ويتطلب ذلك صياغة أبحاث تُعلي من شأن مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص، وتضع غايات تشريعية واضحة تتصدى لأي استغلال غير عقلاني للموارد، وتُحاكي النظم الديمقراطية القائمة على الشفافية والمساءلة.

المبحث الثاني: الإطار التفاعلي بين الذكاء الاصطناعي والبحث القانوني المستدام

تقتضي المقاربة المنهجية الدقيقة لهذا المبحث تفكيك الروابط الوظيفية والعضوية بين تقنيات الذكاء الاصطناعي والمنظومة القانونية بشكل عام، والبحث القانوني المستدام بشكل خاص، فالقانون، بوصفه أداة للضبط الاجتماعي، يسعى إلى تأطير وتنظيم استخدام هذه التقنيات لدرء المخاطر الناجمة عنها، بينما يُشكل الذكاء الاصطناعي، في المقابل، آلية تقنية حديثة تسهم في ترقية العمل القانوني والبحثي وتطوير آلياته المنهجية، وعليه، سنعالج في هذا المبحث الإطار التفاعلي بين المجالين، متبوعاً بتحليل آليات وتحديات توظيف هذه الأنظمة في تحقيق استدامة مخرجات البحث القانوني.

المطلب الأول: تقاطع الذكاء الاصطناعي مع المنظومة القانونية

يفرض الولوج المتبادل بين التقنية والقانون ضرورة التمييز بين مستويين من التحليل، الأول يتعلق بالتكيف القانوني لهذه الأنظمة وتأثيرها على البنية المعيارية، والثاني يختص بتأثيرها المباشر على نجاعة المرفق القضائي والممارسة القانونية العامة.

أولاً: التكيف القانوني للذكاء الاصطناعي وأثره على البنية المعيارية

قبل الولوج إلى الوظائف التقنية للذكاء الاصطناعي، يقتضي البحث القانوني الرصين تحديد طبيعته القانونية، فهل يُعد الذكاء الاصطناعي مجرد أداة تكنولوجية (شيء مادي) تخضع لقواعد مسؤولية حارس الأشياء الكلاسيكية، أم أنه يرتقي، بفضل استقلاليتته وقدرته على التعلم الآلي، إلى مرتبة تتطلب تنظيمًا تشريعياً مستقلاً أو استحداث ذمة مالية خاصة به؟

إن هذا الغموض في التكيف يفرض على الباحث القانوني المستدام استنباط قواعد ومقاربات فقهية جديدة تتجاوز القصور التشريعي الحالي، وتؤسس لقواعد مسؤولية مدنية وجزائية تتلاءم مع طبيعة الخوارزميات، وهو ما يُعد جوهر الاستدامة في تحديث التشريعات.

ثانياً: الانعكاسات الوظيفية للأنظمة الذكية على الممارسات القانونية والقضائية

تبرز فاعلية الأنظمة الذكية في المجال القانوني من خلال آليات تسهم في عقلنة الإجراءات وتعزيز النجاعة القضائية، وتتجسد هذه الآليات في:

أ- تسريع وتيرة البحث القانوني: أتمتة عمليات استخلاص القواعد القانونية من بطون الاجتهادات القضائية والنصوص التشريعية بدقة متناهية،

ب- تكريس مفهوم العدالة التنبؤية: (Justice Prédictive) وذلك عبر استقراء مآلات الدعاوى القضائية وتوقع نسب نجاحها بناءً على معالجة الخوارزميات للبيانات والاجتهادات القضائية السابقة،

ت- تعزيز الولوج إلى المعلومة القانونية: من خلال تقديم استشارات أولية دقيقة تسهم في نشر الوعي القانوني،

ث- السياسة الجنائية والوقاية من الجريمة: تعزيز آليات الرقابة عبر تحليل الأنماط الإجرامية، واكتشاف السلوكيات غير المشروعة بفضل التحليل العميق للبيانات، لا سيما في جرائم تبييض الأموال والاحتيال المالي،

ج- تخفيف العبء الإجرائي: تكريس مبدأ البت في آجال معقولة عبر تطبيقات التقاضي الإلكتروني والمحاكمات الافتراضية، مما يخفف العبء عن كاهل المرفق القضائي.

كانت تلك بعض أهم النقاط التي نرى أنها تحقق التداخل الإيجابي والقوي بين الذكاء الاصطناعي ومجال القانون، إذ تتحدد أهداف الذكاء الاصطناعي في مجال القانون بشكل عام في دعم وتحسين النظام القانوني بجوانبه المختلفة سواء في الممارسة القانونية اليومية أو في تطوير السياسات القضائية.

المطلب الثاني: آليات توظيف الذكاء الاصطناعي في البحث المستدام

من خلال هذا العنصر تظهر أهمية تحديد استفادة القانون من الذكاء الاصطناعي، بحيث يمثل هذا الأخير بوابة نحو دعم وتحسين الممارسات القانونية وتطوير العمل القضائي بشكل شامل، ومن هذا المنطلق فإن هذا الدعم يصب في نقاط محورية تُظهر أن العلاقة بين هذين المصطلحين يمثلان علاقة تكاملية تفاعلية تتمثل في تطوير:

أ- الجانب التحليلي للنصوص والبيانات القانونية،

ب- وضع أطر قانونية من أجل ضبط استخدام الذكاء الاصطناعي وتوظيفه وفق أساس أخلاقي وعادل.

هذا ولم يعد القطاع القانوني بمنأى عن التحولات الرقمية، إذ تجاوز الذكاء الاصطناعي كونه مجرد أداة مساعدة ليصبح مكوناً بنوياً في صميم العمليات البحثية القانونية، وتستهدف هذه الأنظمة محاكاة القدرات الذهنية البشرية واستخلاص الحلول عبر قواعد المعرفة والخوارزميات لمعالجة المشكلات المعقدة، وعليه، تتجلى حتمية توظيف هذه الآليات لضمان استدامة وجودة المخرجات البحثية، مع ضرورة الوعي بالتحديات المصاحبة لها.

أولاً: التطبيقات التكنولوجية في مسارات البحث القانوني المستدام

يمثل الذكاء الاصطناعي دعامة جوهرية للباحث القانوني، إذ ينقل الممارسة البحثية إلى مستوى متقدم يعتمد على التحليل المعمق من خلال آليات تطبيقية دقيقة:

أ- **المعالجة الآلية للنصوص (NLP):** الاعتماد على تقنيات معالجة اللغات الطبيعية لفهم وتحليل النصوص والوثائق القانونية بدقة تفوق الأساليب التقليدية،

ب- **تحليل البيانات الضخمة (Big Data):** فحص قواعد البيانات القانونية الضخمة لتقديم مقاربات تشريعية مقارنة، تساهم في صياغة أنظمة بحث متقدمة،

ت- **أتمتة الصياغة والعقود الذكية (Smart Contracts):** التنفيذ التلقائي للمهام القانونية المعتادة، وإدارة العقود إلكترونياً والتحقق من شروط الامتثال القانوني بشكل ذاتي، مما يعزز استقرار المعاملات،

ث- **الخوارزميات التفاعلية:** تفعيل خوارزميات التعلم الآلي لتقديم ردود فورية ورصد الأنماط التشريعية والتنظيمية بدقة.

ثانياً: التحديات الإثباتية والأخلاقية المحيطة بالبحث القانوني المستدام

إن الاعتماد الكثيف على الذكاء الاصطناعي يطرح إشكاليات قانونية دقيقة تتطلب تأطيراً صارماً، لعل أبرزها ما يُعرف **بالتحيز الخوارزمي**، فإذا كانت البيانات التي تغذي النظام الذكي مشوبة بالتحيز، فإن المخرجات البحثية أو الأحكام التنبؤية ستتعارض حتماً مع المبادئ الدستورية كالمساواة أمام القانون، علاوة على ذلك، يثير استخدام هذه التقنيات تحديات تتعلق بحماية البيانات الشخصية والخصوصية، وتحديد نطاق المسؤولية المدنية عن الأخطاء الناجمة عن الذكاء الاصطناعي، إن التصدي لهذه الإشكاليات ومعالجتها عبر

أبحاث معمقة هو ما يضيفي صفة الاستدامة على البحث القانوني، من خلال بناء أطر قانونية تستبق التطور التقني ولا تكتفي برد الفعل.

ثالثاً: مخرجات البحث القانوني المستدام في ظل الرقمنة

يُشكل دمج التقنيات الذكية بأبعاد التنمية المستدامة نقطة تحول مفصلية في جودة ومآلات البحث القانوني، ويتحقق ذلك من خلال جمع وتحليل البيانات القانونية المقارنة لصياغة مقترحات تشريعية تتسم بالمرونة والاستدامة وتواكب التطورات المجتمعية، كما يسهم الذكاء الاصطناعي في إدماج المفاهيم المعاصرة (كقوانين البيئة والطاقة) ضمن مقاربات تحليلية تتوافق مع الأهداف الأممية للتنمية المستدامة، علاوة على ذلك، يتقاطع الاعتماد على التحليل الآلي مع الجانب البيئي للاستدامة من خلال ترشيد استغلال الموارد (كالحد من الاستهلاك غير العقلاني للموارد الورقية) والمساهمة في عقلنة العمل البحثي، وعليه، فإن تحقيق الاستدامة لا ينحصر في سرعة الإنجاز المادي، بل يتعداه إلى تجويد البنية التشريعية والبحثية وفق ضوابط أخلاقية صارمة تضمن مسؤولية البحث العلمي وموثوقيته على المدى الطويل.

وفي الأخير يمكن القول أن تحقيق الاستدامة في المجال القانوني عبر الأنظمة الرقمية يسمح في إعداد بحوث قانونية ذات جودة وصياغة قانونية دقيقة، بحيث نؤكد أن توظيف الذكاء الاصطناعي لخلق بحث قانوني مستدام لا يتعلق بعملية السرعة أو تقليل الجهد أو غيرها من الأهداف العامة التي تقوم عليها كل البرامج الرقمية، وإنما في تحسين كل الأطر التشريعية والقانونية والبحثية المرتبطة بمواكبة تطورات التنمية المستدامة وفق ضوابط تصب في صميم البحث العلمي الهادف المسؤول والأخلاقي.

خاتمة

تخلص هذه الدراسة إلى أن المعالجة التحليلية لتقاطع الذكاء الاصطناعي مع البحث القانوني المستدام، من شأنها أن تؤسس لنمط إبستمولوجي ومعرفي جديد، يعيد صياغة أسس وضوابط البحوث القانونية بما يخدم الغايات المجتمعية والإنسانية، ويحقق أهداف التنمية المستدامة.

حيث تتجلى العلاقة العضوية والتفاعلية بين الأنظمة الذكية والممارسة البحثية، في القدرة على تجسيد استراتيجيات مبنية على أحدث التقنيات لإنتاج قواعد تشريعية وتنظيمية رصينة، وفي هذا السياق، يضطلع القانون بوظيفة الضبط والتأطير لإرساء مقاربة بحثية قانونية مستدامة ومتطورة.

وتأسيساً على ذلك، تُثبت الدراسة أن تحقيق المعرفة القانونية المستدامة في ظل التحولات الرقمية المعاصرة، لم يعد خياراً تكميلياً، بل أضحت حتمية موضوعية تستوجب بلورة رؤية تكاملية بين مختلف عناصر المنظومة، ضماناً لتحقيق العدالة الشاملة للأجيال الحاضرة والمستقبلية.

وبناءً على ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج، نوصي بما يلي:

• إدماج المعايير والأسس المحققة للاستدامة ضمن البنية التشريعية، وفق مقاربة تكنولوجية ورقمية متطورة،

• تحفيز وتوجيه البحوث القانونية المتخصصة لتنظيم وتأطير الاستدامة، بما ينسجم مع حتمية تبني الأنظمة الذكية في الممارسة القانونية،

• التقييم المستمر للأثر القانوني الذي تُحدثه خوارزميات الذكاء الاصطناعي على القيمة العلمية والحجية للبحوث القانونية، مع دراسة انعكاساتها على الأبعاد التنموية الشاملة (البيئية، والاجتماعية، والاقتصادية)،

• تأطير استخدام الأنظمة الذكية بضوابط ومعايير أخلاقية وقانونية صارمة، كضمانة أساسية لإنتاج مخرجات بحثية قانونية سليمة ومستدامة.